والأنظمة الاسرائيلية لها، الأمر الذي جعلها تعيش، دوماً، في حالة من الانكماش والترقّب، انتظاراً لعمليات الاغلاق، أو لسحب التراخيص، أو لمصادرة الوثائق والممتلكات، أو لاعتقال القيادات أو ابعادها(٦).

ولم تكن الأبنية الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، التي يمكن ان تبلور مجتمعاً مدنياً فلسطينياً وحدها المستهدفة، كأطر جماعية، بل ان الانسان الفلسطيني، بصفته الفردية (الذاتية)، أُخضع لعمليات من الابتزاز الفكري ـ الثقافي ـ القيَمي. فمنذ اللحظات الاولى من الاحتلال، انبرت سلطات اسرائيلية مختصة، وبناء على استعداد علمي مبرمج، لتحطيم عقلية الشباب الفلسطيني، واستلاب هويّته. من ذلك، مثلاً، السعي الى جرّ الشباب الفلسطيني نحو الشوارع الخلفية، حيث أوبئة الدعارة والمخدّرات والقمار والاستهتار بالمثل العائلية والاجتماعية والدينية. وفي هذا السياق، حاول الاحتلال الولوج الى «الحصون القيَمية» الراسخة. كما حاول اقناع الاجيال الشابة، التي لم تعاصر صدمة الاحتلال والهزائم العربية المتتالية، بأن الواقع المحيط بها هو واقع سرمدي قدري، لا فكاك منه، وينبغي الاستسلام له. فاليهود «هم الاسياد»، الذين يتميّزون بالذكاء والسلوك الحضاري، بينما الفلسطينيون («سكان المناطق») لا يستطيعون ادارة شؤونهم بأنفسهم. بل انهم حتى لو منحوا السلطة، أو السيادة، فانهم لن يستخدموها على وجه صحيح(٧). وسلطات الاحتلال، في هذا الشأن، اتّبعت منهجاً تقليدياً في علاقة المستعمر بسكان البلاد المحتلة، عماده ان الاحتلال يقوم على «أحقّية» المستعمرين و«تفوّقهم الطبيعي» (مقولة عبء الرجل الأبيض).

نكتفي بهذا الموجز حول السياسات الاسرائيلية التي اتّبعت ضد المجتمع الفلسطيني في الارض المحتلة منذ العام ١٩٦٧، والتي حفلت بتفصيلاتها أدبيات الصراع، لنصل الى السؤال المقصود والملحّ: كيف كان يمكن، في ظل هذا الواقع، ان يتكوّن مجتمع مدني فلسطيني قادر ليس فقط على الصمود تحت الاحتلال، بل وعلى الاستقلال والتحرّر من وطأة الاحتلال ومنظومته الجاثمة عليه؟

علامات فارقة

في اطار محاولة الاجابة عن هذا السؤال، تجدر الاشارة الى عدد من العلامات الفارقة والمثيرة. فغداة حرب العام ١٩٦٧، شهدت فلسطين المحتلة عمليتين متوازيتين. الاولى من الجانب الاسرائيلي المسيطر، وهي، كما سبقت الاشارة اليه، عملية هدم لكل ما يمكنه ان يشكّل نواة لمجتمع مدني فلسطيني فاعل، ولو في طور جنيني. فاذا لم يكن بدّ من وجود أبنية، فلتكن بالكيفية والوظيفية التي تدعم وجود الاحتلال وتيّسر عليه مهمّته، مثل تشجيع اقامة روابط القرى، أو الحاق أسواق العمل والاقتصاد الفلسطينية الحاقاً تابعاً هشّاً للسوق الاسرائيلي، أو الحفاظ على مظهر السلطة العائلية، ممثلة بالمخاتير والوجهاء، مع محاولة توظيفهم «وسطاء» لدى الجماهير الفلسطينية، ليقوموا بعملية التهدئة العامة، وتوصيل المطالب والاوامر والتعليمات الاسرائيلية الى هذه الجماهير، والابقاء على المؤسسات التعليمية مع افراغها من مضمونها الوطني والعلمي الحقيقي. والثانية، من الجانب العربي الفلسطيني، وقوامها محاولة الصمود في وجه سياسة الهدم الاسرائيلية، وصولاً، ما أمكن، الى طور التصدّي والمواجهة، وذلك في ظل ظروف بالغة القسوة. والملفت للنظر ان عمليات البناء الفلسطينية لم تقتصر، جغرافياً، على فلسطين المحتلة، بل امتدت الى الحياة الفلسطينية في كل مكان؛ وان عمليات الهدم الاسرائيلية، في الجانب الآخر، قد حاولت دوماً ان تطاول، بوطأتها، الابنية الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة، وخارجها. وهذه، بلا شك، ظاهرة تستدعي الاهتمام،